مؤتمر للجنة أهالي المفقودين: على السلطة إعلان النتائج مهما كانت

عقدت لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان مؤتمراً صحافياً في نقابة الصحافة، عرضت فيه لخطة تحركها بعد اعلان رئاسة مجلس الوزراء عن تأليف «لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين» بقرار من رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، حمل الرقم ١٠/٢٠٠٠.

وحضر المؤتمر النائبان بيار دكاش ومروان فارس ورئيس لجنة «الدفاع عن الحريات العامة في لبنان» المحامي سنان براج واعضاء لجنة الاهالي واصدقاء اللجنة وحملة «من حقنا ان نعرف».

بداية كلمة لممثل نقابة الصحافة الزميل فؤاد الحركة اعلن فيها تضامن النقابة مع القضية و«استعدادها لتلبية ما يطلب منها في هذا المجال».

ثم تحدثت مسؤولة لجنة الاهالي وداد حلواني فرحبت بصدور قرار تأليف لجنة تحقيق رسمية معتبرة ان «حملة من حقنا ان نعرف هي التي انجبت القرار رقم ١٠/٢٠٠٠، ورغبة وارادة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص سهلت عملية ولادة هذا القرار».

واوضحت حلواني «ان اللجان السابقة لم تشكل بقرار رسمي، ولم تتم تسمية سوى رئيسها، لم تحدد مهامها ولا المدة الزمنية لانجاز عملها، واكتفت تلك اللجان بتنظيم استمارات تم ملؤها من قبل ذوي المخطوفين. وانتهت جميعها الى لا نتيجة، وانفرط عقدها دون ان يجري تبليغ الاهالي ولا لجنتهم، ولا لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية التي كانت تؤازرهم ولا تزال، بما انجزت او الى ما توصلت اليه تلك اللجان من نتائج اذا ما كانت قد توصلت الى نتائج». مشيرة الى ان اللجنة الحالية اول لجنة تحقيق رسمية تصدر بقرار صريح عن رئيس مجلس الوزراء وتبلغ رسمياً الى لجنة الاهالي. انا لجنة تحمل اسماً هو: «لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين»، رئيسها واعضاؤها لهم ايضاً اسماء ومرجعيات، وهي اخيراً محددة المهام والمدة الزمنية لتقديم تقرير عن نتيجة عملها الى رئيس مجلس الوزراء».

ودعت حلواني قبل بداية عمل اللجنة الميداني للاعلان عن تشكيل اللجنة وتعميم ذلك على وسائل الاعلام وخصوصاً المرئي منها وعلى جميع الاراضي اللبنانية كي لا ننسى احداً، وكي يتسنى لاي كان لم يسبق له ان تقدم بشكوى الى مخفر او ملأ استمارة، ان يكون مشمولا بعمل هذه اللجنة. اضافة لان تعتمد على كل الشكاوى المتراكمة في المخافر اللبنانية والاستمارات المتوافرة لدى وزارة الداخلية وتلك التي سلمتها اللجنة للرئيس الحص.

وطالبت حلواني «السلطة السياسية التي اوكلت للجنة التحقيق الرسمية مهمة الاستقصاء وتحديد المصير ان تطلع لجنة الاهالي ولجنة الحقوقيين التي تؤازرها على تقرير لجنة التحقيق التزاماً منها بمبدأ الشفافية، اضافة لان تعلن للرأي العام حصيلة عمل اللجنة أياً تكن قساوتها».

واعلنت حلواني ان نشاطات لجنة الاهالي وحملة من حقنا ان نعرف مستمرة دون توقف.

بعد ذلك تحدثت جوليات عطا الله ضاهر زوجة احد المخطوفين باسم الاهالي فاعتبرت ان «الدولة اللبنانية هي المسؤولة الاولى والوحيدة عن معالجة قضية المخطوفين والمفقودين ووضع الحلول لها»، مشيرة الى غياب «ملف هذه القضية عن المفاوضات المتوقعة بين لبنان واسرائيل».

كما تحدث المحامي سنان براج فرحب «بجدية الدولة في معالجة الموضوع عبر تشكيل لجنة رسمية للاستقصاء».